مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي
ISSN 1112-9255/E-ISSN 2588-2414
المجلد09 العدد 02 – جوان 2022

OEB Univ. Publish. Co.

دور المصارف الاسلامية في ارساء مبادئ المسؤولية الاجتماعية

دراسة حالة بنك البركة الجزائري

The role of Islamic banks in establishing principles of social responsibility -Case study of Al Baraka Bank of Algeria-

فرج الله أحلام[1]*، حمادي مورد[2] بوشنين ليلى[3]

[1] (LPIEEM) جامعة سطيف 1، ahlem.ferdjallah@univ-setif.dz

[2] (LPIEEM) جامعة سطيف 1، mourad.hamadi@univ-setif.dz

[3] (LEMAC) جامعة سطيف 1، leila.bouchnine@univ-setif.dz

تاريخ التسليم: 2021-12-22 تاريخ التقييم: 2022-01-18 تاريخ القبول: 2022-05-17

الملخص

نهدف من خلال هذه الدراسة الى محاولة إبراز دور البنوك الإسلامية كأحد المؤسسات الاقتصادية في تحقيق ودعم وارساء أهداف المسؤولية الاجتماعية إذ أن مبادئها تتماشى مع قيم العمل في الإسلام، وهي بالتالي تتطبق مع القيم والمبادئ التي يقوم عليها عمل البنوك الاسلامية، اذ تعد هذه البنوك أحد القنوات الواعدة لتحقيق مختلف أبعاد المسؤولية الاجتماعية، وهذا ما أثبتته دراستنا لتجربة بنك البركة الجزائري ومدى مساهمتها في تحقيق ذلك عن طريق برامج متعددة تستهدف تحقيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية أهمها البرنامج الخيري، وبرنامج الفرص الاقتصادية والاستثمارات الاجتماعية، وبرنامج القرض الحسن، وتقديم العديد من الخدمات الاجتماعية، الا أن مقدار المساهمة يبقى ضئيل ولا يصل الى المستوى المطلوب الذي يمكن أن يؤثر في تغطية بعض جوانب المسؤولية الاجتماعية، بالإضافة الى اغفال تام للجانب البيئي على مستوى أهدافه وسياساته رغم أهميتها في ارساء مبادئ المسؤولية الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: المصارف الاسلامية، المسؤولية الاجتماعية، بنك البركة الجزائري.

Abstract

Through this study, we aim to try to highlight the role of Islamic banks as one of the economic institutions in achieving and supporting and establishing social responsibility objectives. To achieve various dimensions of social responsibility, and this is our study to experience the Algerian Baraka Bank and its contribution to this through multiple programs aimed at achieving the principles of social responsibility, the charity program, the Economic Opportunities Program and Social Investment Program, and the provision of many social services, The amount of contribution remains little and does not reach the desired level, which can affect some aspects of social responsibility, as well as a complete overlooking the environmental aspect at its level and policies, despite their importance in establishing the principles of social responsibility.

Keywords : Islamic Banks, Social Responsibility, Algerian Al Baraka Bank.

***المؤلف المراسل:** فرج الله أحلام، ferdj_ahlem@yahoo.fr / ahlem.ferdjallah@univ-setif.dz.

1. المقدمة

شهدت المالية الإسلامية خلال الأعوام القليلة الماضية تحولات جذرية وعميقة مكَّنَتْها من الظهور على الساحة العالمية بقوة من خلال الاستحواذ على مستويات عالية من النمو، في ظل الإقبال المتزايد من قبل الأفراد وكبار المستثمرين إلى جانب الشركات، على هذا النوع من الخدمات المالية التي توفر قنوات تمويل واستثمار وإيداع وتأمين متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، خاصة بعد أن أثبتت جدارتها في مواجهة التقلبات الاقتصادية التي عايشها العالم منذ الأزمة المالية في العام 2008، والتي عصفت بالعديد من البنوك التقليدية. فقد بلغ حجم أصولها 2.19 ترليون دولار أمريكي سنة 2018، ومن المتوقع أن يرتفع الرقم إلى 3.7 ترليون دولار بحلول سنة 2022، بمعدل نمو مركب يصل إلى 9.4 % فهي تضم مؤسسات مالية إسلامية مختلفة من مصارف إسلامية ومؤسسات تأمين تكافلي وصناديق استثمار وغيرها، ويتوقع أن تزيد موجودات الصيرفة الإسلامية لوحدها في العالم إلى نحو 3.25 تريليون دولار خلال عشر سنوات مقارنة مع 2.1 ترليون دولار في سنة 2018.

وفي ظل التغيرات المتسارعة والتحديات التي يعرفها الاقتصاد اليوم، والتي صاحبها كثرة المؤسسات، وزيادة العاملين وشدة المنافسة بالإضافة إلى التطور التكنولوجي وتدهور المستوى المعيشي، وتزامنا مع كثرة الحديث عن مكافحة الفساد والسلوك اللاأخلاقي في ميادين الأعمال، أصبح لزاما على المؤسسات إعادة التفكير في فكرة تعظيم الأرباح وضمان استمراريتها، مما دفع هذه المؤسسات وعلى اختلاف أنواعها إلى تبني أدوار اجتماعية هادفة إلى تعزيز وجودها، وتطوير أدائها وتحسين سمعتها اتجاه المجتمع، حيث أصبح تحقيق المسؤولية الاجتماعية يتصدر مكانة بارزة وبالغة الأهمية حول العالم بسبب علاقتها الوثيقة في المحافظة على البيئة، والالتزام الاخلاقي، والمشاركة في التنمية المستدامة من خلال المساهمة في تحقيق رفاهية المجتمع وتحسين مستوى معيشته وتقدمه بما يضمن الاستدامة والحفاظ على ثروات الأمم والاستغلال العقلاني لها، والتي تتطلب الاهتمام ليس بالتنمية الاقتصادية فحسب وانما بالعدالة الاجتماعية وحماية البيئة بطريقة متوازنة، ويعتبر التمويل الاسلامي من خلال بعده الاقتصادي والاجتماعي والأخلاقي أحد القنوات الواعدة لتمويل التنمية المستدامة وتحقيق مختلف أبعاد المسؤولية الاجتماعية من خلال دوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي وقدرته على التخفيف من حدة الفقر واستحداث مناصب الشغل وتوفير الأمن الغذائي وتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية.

وضمن هذا السياق، فإن للبنوك الاسلامية الجزائرية دور أساسي في تحقيق أهداف ومتطلبات التنمية المستدامة من خلال تحمل مسؤولياتها الأخلاقية والقانونية والاجتماعية ومراعاة انسجام أنشطتها مع معايير المحافظة على البيئة وصحة وسلامة الفرد.

1.1 اشكالية الدراسة: من خلال ما سبق سنحاول من خلال هذه المداخلة الاجابة على **التساؤل التالي:**

ما مدى قدرة البنوك الاسلامية في تحقيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية وذلك على ضوء دراسة تجربة بنك البركة الجزائري؟

2.1 فرضية الدراسة: تفترض الدراسة أن البنوك الاسلامية إذا ما تم تجسيدها والأخذ بالأساليب المستحدثة والمبتكرة في تسييرها، فإنها ستساهم في تحقيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية بمختلف مكوناتها.

3.1 أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة في الحاجة إلى ضرورة تفعيل دور البنوك الاسلامية في تحقيق مختلف أبعاد المسؤولية الاجتماعية وابراز اهميتها في التخفيف من حدة الفقر وتقديم الرعاية الصحية والمساعدات التعليمية، ودعم المؤسسات الصغيرة والمصغرة. بالإضافة الى عرض دور تجربة بنك البركة الجزائري في هذا المجال، وذلك بهدف الوصول إلى جملة من التصورات والتوصيات حول السياسات، والإجراءات الهادفة لتفعيل دور البنوك الاسلامية في المجتمع العربي، ودعم مشاركتها في النهضة الاجتماعية والاقتصادية في البلاد.

4.1 أهداف الدراسة: إن هذا البحث يسعى لتحقيق الأهداف التالية:

- تحديد مفهوم المسؤولية الاجتماعية في الاقتصاد الإسلامي، وأنشطتها والمزايا المترتبة عن التزام البنوك الإسلامية بها؛
- إبراز دور وأهمية البنوك الإسلامية كأحد الدعائم الاساسية لتحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة؛
- محاولة إبراز دور البنوك الإسلامية كأحد المؤسسات الاقتصادية في تحقيق ودعم المسؤولية الاجتماعية من خلال قدرتها على جذب الموارد المالية وتوجيهها نحو الاستثمارات الاقتصادية والمشاريع الصديقة للبيئة والمسؤولة اجتماعيا على ضوء تجربة بنك البركة الجزائري وابراز قدرته في تقديم الخدمات الاجتماعية والتقليل من حدة الفقر.

2. مفاهيم أساسية حول المسؤولية الاجتماعية في الاقتصاد الاسلامي

1.2 تعريف المسؤولية الاجتماعية:

لم يتفق بعد عن مفهوم محدد للمسؤولية الاجتماعية من قبل معظم المنظمات الدولية لكنها تتفق في كونها تساهم في المحافظة على البيئة، والالتزام الاخلاقي خاصة للقطاع الخاص، والمشاركة في التنمية المستدامة ورفاهية المجتمع.

- **تعريف مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة:** المسؤولية الاجتماعية بأنها "الالتزام المستمر من قبل شركات الأعمال بالتصرف أخلاقياً والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم، والمجتمع المحلي والمجتمع ككل.

- **تعريف المسؤولية الاجتماعية في الاقتصاد الاسلامي:** يعرف معيار الحوكمة رقم 7 والمتعلق بالسلوك والافصاح في المؤسسات المالية الاسلامية* أن: "المسؤولية الاجتماعية تعني من منظور الاقتصاد الإسلامي جميع الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة المالية الإسلامية للوفاء بمسؤولياتها الدينية، والاقتصادية، والقانونية، والأخلاقية، والتقديرية، كوسيط مالي للأفراد والمؤسسات، والمسؤولية الدينية تعنى الالتزام الشامل من قبل المؤسسات المالية الإسلامية باتباع المبادئ والأحكام الإسلامية في سائر أوجه تعاملها وعملياتها. والمسؤولية الاقتصادية تعنى التزام البنوك الإسلامية بأن تكون مجدية ماليا، ومربحة ونات كفاءة. والمسؤولية القانونية تعني التزام المؤسسات المالية الإسلامية باحترام واتباع قوانين وأنظمة البلد الذي تعمل فيه. والمسؤولية الأخلاقية تعني التزام المؤسسات المالية الإسلامية باحترا١م القواعد المجتمعية والدينية والعرفية غير المنصوص عنها في القوانين. والمسؤولية التقديرية تعني توقعات الأطراف المعنية بنشاط المؤسسات المالية الإسلامية بأن تضطلع هذه المؤسسات بدور اجتماعي في مجال تطبيق المثل الإسلامية إلى جانب مسؤولياتها الدينية، والاقتصادية، والقانونية، والأخلاقية (AAOIFI، 2015، الصفحات 1148-1149).

- **مرتكزات رؤية الاقتصاد الاسلامي للمسؤولية الاجتماعية :**

تقوم الرؤية الاسلامية للمسؤولية الاجتماعية على ما يلي (سكاك و قريشي، 2019، الصفحات 692-697):

- **المسؤولية والرعاية:** امر الاسلام كل من الفرد والمجتمع برعاية مصالح بعضها البعض فكل فرد في المجتمع مأمور برعاية رعيته وهي مسؤولية تتسع حتى تشمل كل ذي جاه أو قيادة أو

* **الهدف من المعيار**: يتمثل الهدف الأساسي لهذا المعيار في وصف الأسس الموحدة لأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية وتوافقها. ومن ثم فإن هذا المعيار لا يستهدف وضع مبادئ وأحكام جديدة لسلوك المؤسسات المالية الإسلامية، وإنما يستهدف تدوين المبادئ والقواعد القائمة في هيئة شاملة ومنظمة (الفقرة ٧). والهدف الثاني للمعيار هو ضمان وجود صيغة موحدة تتسم بالصدق، والشفافية، والتوافق، لتستخدمها المؤسسات المالية الإسلامية في إبلاغ م اتقوم به من أنشطة المسؤولية الاجتماعية، والتوافق، للجهات المعنية الي تخضع هذه المؤسسات لمساءلتها. (الفقرة ٨). وأهداف هذا المعيار كما أشرنا إليها أعلاه، والمعيار نفسه، ينتظر منهما أن يشجعا المؤسسات المالية الإسلامية على اتخاذ دور استباقي في تطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية في مختلف الجوانب المتعلقة بعمليات تلك المؤسسات. (الفقرة ٩).

إدارة أو مصلحة ويجسدها حديث النبي الكريم علية الصلاة والسلام: "كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته" (صحيح البخاري، 8224) ؛ لذا فان دور الشركات يدخل في إطار هذه المسؤولية ولا يتوقف فقط عند تحصيل الربح المادي.

- **التكافل والتعاون:** امر الاسلام الحنيف بالتعاون بين افراد المجتمع، فالمجتمع في نظر الاسلام كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضا ويدخل في إطار هذه الصورة موضوع التكافل الاجتماعي والضمان الاجتماعي الذي يجب أن تضطلع به الشركات كما تضطلع به الدولة والأفراد حيث يقول تعالى: { وَتَعَاونوا عَلَى البرِّ وَالتَّقْوَى وَلا تعَاوَنوا عَلَى الإِثْم والْعدوَان} (سورة المائدة الآية 8) ويصور رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم التعاون والتكافل بين المؤمن والمؤمن، فيقول "المؤمن للمؤمن كالبنيان يشدُّ بعضه بعضا" (صحيح البخاري، 421).
- **الرحمة والعطف:** هي من العناصر الحيوية للقيم الإسلامية العظيمة حيث أمر الإسلام بالرحمة بالضعفاء والمساكين والأيتام والأرامل...الخ، إن حماية الضعفاء ورعاية مصالحهم وصيانتها، وراء حفْظ أموالهم، وإغناءهم هي من المسؤوليات والأدوار الهامة للمؤسسات كما هي للأفراد. قال تعالى: { كَلاَّ بلَ لاَّ تكْرمونَ الْيَتيمَ* وَلا تَحَاضُّونَ عَلَى طَعَام الْمسكين} (سورة الفجر الآية 11) وقال صلى الله عليه وسلم: "الساعي على الارملة والمسكين كالمجاهد في سبيل الله او القائم الليل الصائم النهار"(صحيح البخاري، 2323)؛ ولم يحصر الإحسان في بذل المال فقط، نوع من الصدقة التي يؤجر عليها، حيث قال صلى الله عليه وسلم: "كل سلامى من الناس عليه صدقة، كل يوم تطلع فيه الشمس: تعدل بين الاثنين صدقة، وتعين الرجل في دابته، فتحمله عليها أو ترفع له عليها متاعه صدقة، والكلمة الطيبة صدقة، وبكل خطوة تمشيها إلى الصلاة صدقة، وتميط الأذى عن الطريق صدقة" (صحيح البخاري، 8101).
- **الإخوة:** إن مفهوم الأخوة يجعل المسلمين مسؤولين أمام بعضهم بعضا كما هم مسؤولين أمام الله.
- **العدالة الاجتماعية:** لقد قام دين الاسلام وشرعه على العدل بالحق لان الله سبحانه هو العدل الحكم.
- **الإستخلاف:** هو وظيفة الإنسان الأولى على هذه الأرض وإعمار الكون مهمته الرئيسية التي من اجلها سخر الله له كل شيء في الكون فالخلافة تحدد مكانة المسلم ودوره وتتحدد من خلالها مسؤولياته، والتكليف يدل على أن كل فرد مسؤول عما يقوم به، ذلك أن المسلم ينظر إلى المال على أنه مستخلَفٌ فيه من قبل مالكه الحقيقي عزَّ وجلَّ، إستخلفه فيه عمن سبقه بفضله وكرمه، وسيستخلف فيه من يأتي بعده، وحفظ هذه الأمانة بما يحقق المنفعة للأمة كلها (المجتمع)، ومن

هذا المنطلق (الاستخلاف) يتعين على رجال الأعمال ممارسة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، ذلك أنها تعتبر جزء من الأمة الإسلامية ومن ثمَّ فإن عليها القيام بحق هذا الاستخلاف المنوط بها، فالاستخلاف هو أمانة يجب أداؤها.

2.2 المزايا المترتبة عن التزام المصارف الإسلامية بمسؤوليتها الاجتماعية:

يوجد العديد من المزايا التي تعود على المصارف الإسلامية عند تطبيقيا لمفهوم المسؤولية الاجتماعية يمكن تلخيص أهمها فيما يلي (بونقاب و زواويد، 2019، صفحة 7):

- **تحسين صورة المصرف:** والتي تبنى على أساس الكفاءة في الأداء، والنجاح في تقديم الخدمات والثقة المتبادلة بين المصارف وأصحاب المصالح ومستوى الشفافية الذي تتعامل به هذه المصارف ومدى مراعاتها للاعتبارات البيئية واهتمامها بالاستثمار البشري، وهذا يساهم بدرجة كبيرة في تحسين سمعتها.
- **جذب الإطارات الكفؤة:** حيث يمثل التزام المصارف بمسؤوليتها الاجتماعية عنصر جذب للموارد البشرية المتميزة والاحتفاظ بها، بالإضافة إلى ذلك، تعمل المسؤولية الاجتماعية على غرس روح الفخر والانتماء لهذه المصارف.
- **بناء علاقات قوية مع الحكومات:** مما يساعد في حل المشكلات أو النزاعات القانونية، التي قد تتعرض لها المصارف أثناء ممارستها لمختلف نشاطاتها.
- **تخفيض التكاليف:** يعتبر اسهام المسؤولية الاجتماعية في تخفيض التكاليف من أهم دوافع تبنيها من قبل المؤسسات، فقد أوضح تقرير (Grant Thornton) الدولي لسنة 2014 عن أكثر من 2500 مؤسسة في 34 بلداً أن 67% من المؤسسات ترى أن تخفيض التكاليف من أهم دوافع تبنيها لممارسات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات (Raleigh, 2014, p. 2).
- **كسب ثقة المجتمع:** تساعد نشاطات المصارف المسؤولة اجتماعيا على كسب ثقة وتأييد المجتمع للمصارف، وهذا التأييد الاجتماعي يساعدها على توطيد علاقاتها مع زبائنها الحاليين وكسب زبائن جدد في المستقبل.
- **اكتساب ميزة تنافسية:** يساهم تطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية في إكساب المصارف الإسلامية لميزة تنافسية، تسمح لها بالتفوق والتميز على منافسيها من خلال تقليل المخاطر والتكاليف، التزام، علاقة جيدة مع أصحاب المصالح....الخ.
- **زيادة العوائد والأرباح:** تكمن الأهمية الكبيرة للمسؤولية الاجتماعية في كونها تساهم في تحسين العائد المالي والأرباح ولها أثر إيجابي على أداء الأسهم، حيث أثبتت دراسات عديدة العلاقة الإيجابية بين تطبيق المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي.

- **رفع قدرة المصارف على الابتكار:** بما أن برامج المسؤولية الاجتماعية ليست موحدة لدى كل المؤسسات الاقتصادية في كل أنحاء العالم، فإن ذلك سيشجع المصارف الإسلامية على تطوير برامج المسؤولية الاجتماعية وابتكار نشاطات اجتماعية وبيئية جديدة لم تتبناها باقي المصارف المنافسة.

3.2 انشطة المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية:

تتلخص أهم الأنشطة والمجالات التي يتبناها البنك الإسلامي للوفاء بمسؤوليته الاجتماعية في ما يلي (العمري و مهاوات، 2017، صفحة 296):

- **أنشطة ومجالات المسؤولية الاجتماعية اتجاه المساهمين:** تتمثل في:
  - السماح للمساهمين بمتابعة أعمال البنك والاطلاع على البيانات المطلوبة؛
  - العمل على تنمية حقوق الملكية باستمرار؛
  - تحقيق المركز التنافسي المناسب للبنك؛
  - تطوير مجالات الاستثمار وإعدادها؛
  - تطور نصيب البنك من حجم الودائع الكلي في **الاقت**صاد.
- **أنشطة ومجالات المسؤولية الاجتماعية للمصرف تجاه العاملين:** تتمثل في:
  - الاهتمام بنظام وخطط المعاشات؛
  - إعداد برامج الرعاية الصحية للعاملين؛
  - الاهتمام بنظام الحوافز والمكافآت المتبع في البنك؛
  - نشر روح التعاون والترابط بين العاملين؛
  - ملاءمة بيئة العمل بما يتعلق بالأثاث ومعدات العمل؛
  - ملاءمة العمل فيما يتعلق بالتهوية والإضاءة.
- **أنشطة ومجالات المسؤولية للمصرف تجاه المتعاملين معه :** تتمثل في:
  - تقديم الخدمة للمتعاملين في المكان المناسب لهم؛
  - تيسير سياسات وإجراءات تقديم الخدمات للمتعاملين؛
  - العمل على تحقيق رضا المودعين عن العائد المحقق؛
  - الاهتمام بمقترحات وأراء المتعاملين؛
  - تيسير أداء الخدمات في الوقت المناسب للمتعاملين؛
  - المحافظة على سلامة الخدمات المقدمة.

- **أنشطة ومجالات المسؤولية الاجتماعية للمصارف الاسلامية اتجاه المجتمع:**
  - التوسع في إنشاء لجان وصناديق الزكاة التابعة للمصرف؛
  - بحث الحالات المستحقة لقرض الحسن؛
  - إنفاق مصارف الزكاة على أفضل وجه؛
  - بيان الأغراض من منح البنك للقروض الحسنة؛
  - إنفاق مصارف هذه الصناديق بما يعود بالنفع على المجتمع والمصرف على أفضل وجه؛
  - بيان الجهات والأجهزة الاجتماعية التي يساهم المصرف في إنشائها وتمويلها.

4.2 أبعاد المسؤولية الاجتماعية في ظل الاقتصاد الاسلامي: يمكن تحديد أهم أبعاد المسؤولية الاجتماعية في التالي (مقدم، 2011، الصفحات 15-17):

- **المسؤولية الاجتماعية اتجاه حملة الأسهم:** حملة الأسهم هم الملاك الحقيقيون للمؤسسة، فيجب أن تتعهد المنظمات بالإدارة الجيدة لأموالهم، ولهم الحق في معرفة الكيفية التي تدار بها أموالهم، من منظور إسلامي تعد منظمات الأعمال أمينة على ذلك في إطار مفهوم الأمانة، ويتوجب أيضا على المنظمات أن توفر لهم قدرا من عوائد استثماراتها والتي يجب أن تستخدم على النحو الأمثل، وينبغي أن تتم الإدارة على أساس توافق الآراء انطلاقا من مبدأ الشورى، كما ينبغي أن تكون المعاملات التجارية وما ينتج عنها من ربح وخسارة شفافة وبعيدة عن الغش والتدليس وخاضعة للمسائلة، ومن المهم أن يدون أي اتفاق بين المنظمة وحملة الأسهم خطيا لتجنب أي اختلافات لاحقا.

- **المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة اتجاه العاملين فيها:** تضمنت الشريعة الإسلامية ضوابط حفظ حقوق العاملين من أهمها أن للعامل الحق في مستوى معيشي لائق، والتعجيل في إعطاء أجره، كما له الحق في الحرية وإبداء رأيه والمشاركة في اتخاذ القرارات، كما يجب أن تكفل الشركة للعامل حق الكفاية عند العجز أو البطالة وفي ظل الأزمات.

- **مسؤولية المؤسسة اتجاه المجتمع من منظور إسلامي:** تنعكس رؤية الإسلام لمشاركة المؤسسة في التنمية الاجتماعية من خلال تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص للجميع بلا تفريق بين جنس أو طبقة أو لون أو دين، أي أن الجهد الإنساني كله يجب أن يتعاون في إيجاد التنمية الاجتماعية الشاملة، والتكافل الاجتماعي حيث يمكن أن تساهم المؤسسات من خلاله من ضمان حقوق الأفراد في المجتمع، والزكاة والوقف من أهم مظاهر للتكافل الاجتماعي، ومنع التعسف في استعمال الحق وتحديد حرية الأفراد لصالح الجماعة، والانتفاع بالمباح بشرط عدم الضرر بالمصلحة العامة،

والابتعاد عن المعاملات التجارية التي تؤثر سلبا على المجتمع والابتعاد عما حرمه الإسلام مثل الربا والاحتكار والغش والغبن والربح الفاحش والاكتناز.

- **المسؤولية الاجتماعية اتجاه المستهلك من منظور إسلامي:** وضع الإسلام إطارا أخلاقيا محددا لعمليات التجارة والتبادل، وفرض العقوبات التي تكفل حماية المستهلك، والحث على الأمانة في البيع والشراء وعدم الغش، وفي هذا قال الله تعالى: "فأوفوا الكيل والميزان ولا تبخسوا الناس أشيائهم ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها ذلكم خير لكم إن كنتم مؤمنين" (الأعراف/الآية 85)، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "من غشنا فليس منا" (رواه مسلم).

و حول جودة المنتج أشار عليه الصلاة والسلام بقوله: "إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه" (رواه الطبراني)، كما نهى الإسلام عن بيع الغرر وبيع النجش وبيع المنابذة والملامسة.

- **المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات اتجاه الحكومة:** المؤسسات مسؤولة اجتماعيا تجاه الحكومة حيث عليها أن تلتزم بدفع الزكاة ففي بعض البلدان هناك وكالات حكومية دينية تقوم بجمع الزكاة، كما يتعين عليها الامتثال ودفع الضرائب المفروضة وممارسة العمليات التجارية والأنشطة وفقا للقوانين التي تحددها الحكومة، كما ينبغي أن تشارك المنظمة في الأنشطة الاجتماعية وتكون داعمة لسياسات الحكومة خصوصا تلك التي تدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- **المسؤولية الاجتماعية للشركة تجاه البيئة من منظور إسلامي:** من المبادئ الشرعية التطبيقية في الحفاظ على سلامة ما يلي (أبو غدة، 2009، الصفحات 10-12):

- **حفظ البيئة من التلف:** من المنهي عنه نهيا مغلظا في الإسلام الإتلاف للبيئة الذي يتمثل في احد نوعين: الإتلاف الذي يفضي إلى عجز البيئة عن التعويض الذاتي لما يقع إتلافه فيؤول إلى الانقراض والإتلاف في استخدام مواردها ولو كان ذلك الإتلاف استهلاكا في منفعة، وإنما طلبت الشريعة صيانة البيئة من هذين النوعين من التلف.
- **حفظ البيئة من التلوث:** يكون الفساد أيضا بتلويث البيئة بما يقذف فيها من عناصر مسمومة، أو بما يغير من النسب الكمية أو الكيفية لمكونات البيئة، ومن بين الأحكام المتعلقة بصيانة البيئة ما يوجب على الإنسان الطهارة في حياته كلها، ابتداء من طهارة الجسم إلى طهارة الثوب والآنية والمنزل، وانتهاء بطهارة الشارع والأماكن العامة.
- **حفظ البيئة من فرط الاستهلاك:** كثيرة هي النصوص الشرعية في ذم التبذير والإسراف وهو الإنفاق في غير حق سواء في الماء أو الشجر أو سائر موارد البيئة، وفي الاقتصاد والتوسط بين الإسراف والبخل ولاسيما فيما هو محدود الكمية.

- **حفظ البيئـة بالتنميـة:** لما كانت بعض الموارد تصير بالاستهلاك إلى نفاد ليس له جبر فان التشريع الإسلامي جاء يصونها بالترشيد في ذلك الاستهلاك، ولكن الموارد التي تصير هي أيضا إلى النفاذ ولكنها تقبل الجبر جاء التشريع الإسلامي يوجه إلى صيانتها من النفاد بترشيد استهلاكها، فانه جاء يوجه إلى صيانتها بالتثمير والتنمية.

3. تقييم تجربة بنك البركة الجزائري:

1.3 التعريف ببنك البركة الجزائري: تعود فكرة إنشائه إلى سنة 1984 من خلال المحادثات التي أجراها بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري مع شركة دلة البركة الدولية، حيث أسفرت هذه المحادثات على حصول الجزائر على قرض مالي قيمته 30 مليون دولار، خصص لتدعيم تمويل التجارة الخارجية، كما عززت هذه المحادثات ونتائجها ثقة الطرفين ببعضهما، الأمر الذي سمح بإقامة الندوة الرابعة لمجموعة دلة البركة المصرفية في الجزائر في نوفمبر 1986، أين نوقشت فكرة إنشاء مصرف إسلامي في الجزائر، لتتجسد هذه الفكرة على أرض الواقع بإبرام اتفاقية إنشائه بتاريخ 1 مارس 1990 بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري وشركة دلة القابضة، وبصدور قانون النقد والقرض في 14 أفريل 1990 قدم الترخيص لبنك البركة الجزائري ليتم افتتاحه رسميا في 20 ماي 1991، وباشر أعماله المصرفية ابتداءً من الفاتح سبتمبر 1991.

تأسس بنك البركة الجزائري برأس مال مختلط قدره 500 مليون دينار جزائري، مقسمة إلى 500.000 سهم، قيمة كل سهم 1.000 دج يشترك فيها مناصفة كل من:

- شركة دلة البركة القابضة الدولية بنسبة 50٪؛
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) كبنك عمومي جزائري بنسبة 50٪.

غير أنه بصدور الأمر 03-11 الذي ينص على إلزامية رفع رأس مال كل البنوك إلى حد أدنى قدره 2.5 مليار دينار جزائري، قام بنك البركة الجزائري خلال سنة 2006 برفع رأس ماله الاجتماعي ليصل لهذه القيمة، نجم عن هذا الرفع تغيير في نسب توزيع الحصص على المساهمين ليصبح (بنك البركة الجزائري، 2006، صفحة 4): مجموعة البركة المصرفية بنسبة 56 ٪؛ بنك الفلاحة والتنمية الريفية بنسبة 44٪. ووفقا لتوجيهات بنك الجزائر في سنة 2009، قام البنك بزيادة رأسماله الصادر في نهاية العام ليبلغ 10 مليار دينار جزائري، ما يقارب 139 مليون دولار، وهو ما يمثل زيادة تقارب أربعة أضعاف في حقوق المساهمين (مجموعة البركة المصرفية، 2009، صفحة 4).

غير أن نسبة مشاركة هذين الطرفين تغيرت في سنة 2015 (بنك البركة الجزائري، 2015، صفحة 6): لتصبح مجموعة البركة المصرفية البحرين 55.90٪، وبنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائر

40.1 ٪، وفي سنة 2017 قام البنك بزيادة ثالثة لرأسمال البنك إلى 15 مليار دينار جزائري (بنك البركة الجزائري، 2017، صفحة 9).

يقع المركز الرئيسي لبنك البركة الجزائري حاليا في حي بن عكنون بالجزائر العاصمة، كما تتوزع فروعه على أهم المدن الجزائرية من خلال شبكة من الوكالات، بلغ عددها 31 وكالة في سنة 2018 (مجموعة البركة المصرفية، 2018، صفحة 81).

2.3 تطور المؤشرات المالية الرئيسية لبنك البركة الجزائري في الفترة (2010-2017)

-تطور مؤشر إجمالي الأصول ورأس مال البنك:

يوضح الشكل الموالي تطور إجمالي أصول بنك البركة الجزائري:

الشكل رقم 1: تطور إجمالي أصول بنك البركة الجزائري في الفترة (2010-2017)

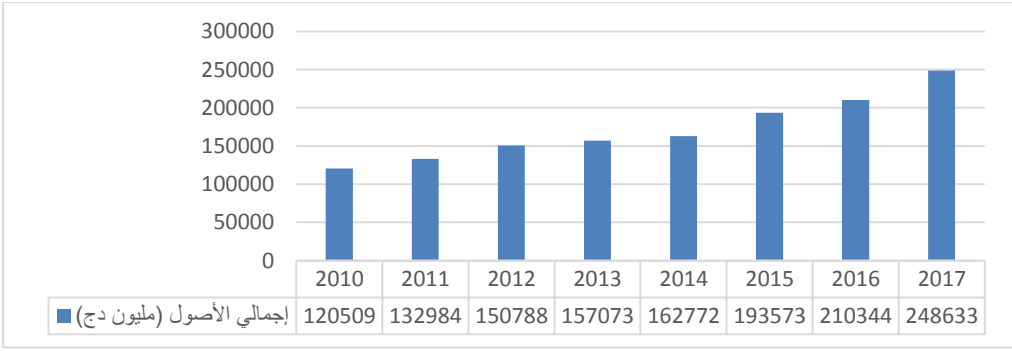

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري للفترة 2010-2017.

عرف بنك البركة الجزائري توسعا مستمرا منذ إنشائه، وخاصة في الآونة الأخيرة، فبعد أن فتح 8 فروع في مدة عشر سنوات (1991 إلى غاية 2001)، تمكّن من فتح 11 فرع في مدة 6 سنوات، وفتح 11 فرع آخر في مدة 10 سنوات (من 2007 إلى غاية 2015)، بلغ عددها 31 وكالة في سنة 2018، هذا ما مكنه من جذب كل المتعاملين الذين يلقون حرجا أو إحجاما في التعامل مع البنوك التقليدية، مستفيدا من ميزة كونه البنك الإسلامي الأكثر انتشارا، والأقدم والذي لا يتعامل بالربا، مما انعكس إيجابا على إجمالي أصول البنك مع الزمن.

- **تطور مؤشر حجم الودائع لبنك البركة الجزائري في الفترة (2010-2017):**

يوضح الشكل أدناه تطور حجم الودائع لبنك البركة الجزائري:

الشكل رقم 2: مؤشر تطور حجم الودائع لبنك البركة الجزائري في الفترة (2010-2017)

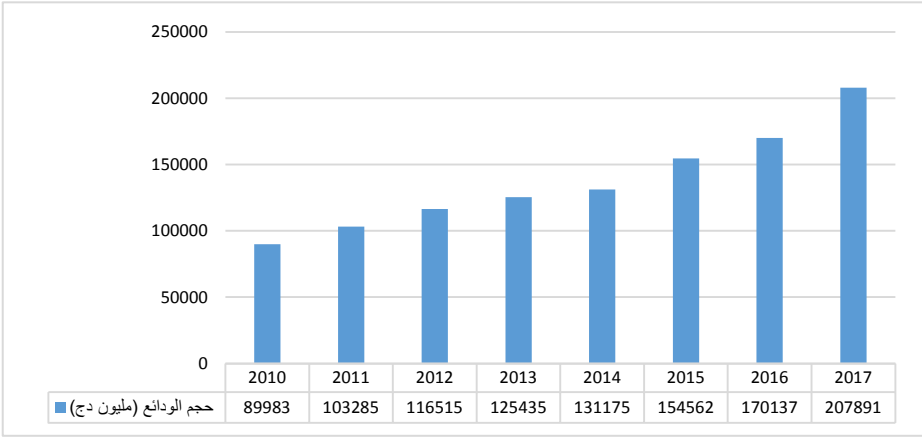

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري للفترة 2010-2017.

يبدو جليا من خلال ملاحظتنا للشكل أن إجمالي الودائع قد عرف تطورا مستمرا من سنة لأخرى وبمعدلات متفاوتة منذ سنة 2010 إلى غاية 2017، هذا التطور يترجم من جهة السياسة المتبعة من قبل البنك في مجال جمع الموارد، ومن جهة أخرى الثقة التي اكتسبها البنك عند الجمهور بدافع الخدمة المصرفية الإسلامية وبدون فوائد ربوية، والنجاحات المتتالية التي حققها هذا الأخير منذ إنشائه في مختلف المجالات المصرفية والاستثمارية التي عززت من مكانته لدى أصحاب الفوائض المالية وتوسيع قاعدة العملاء، خاصة وقد اقدم على تقديم الخدمات الإلكترونية كخطوة منه لولوج عالم الاقتصاد الرقمي.

- **تطور حجم التمويلات المقدمة من بنك البركة الجزائري في الفترة (2010-2017):**

يوضح الشكل أدناه تطور حجم التمويلات المقدمة من بنك البركة الجزائري:

الشكل رقم 3: تطور حجم التمويلات المقدمة من بنك البركة الجزائري في الفترة (2010-2017)

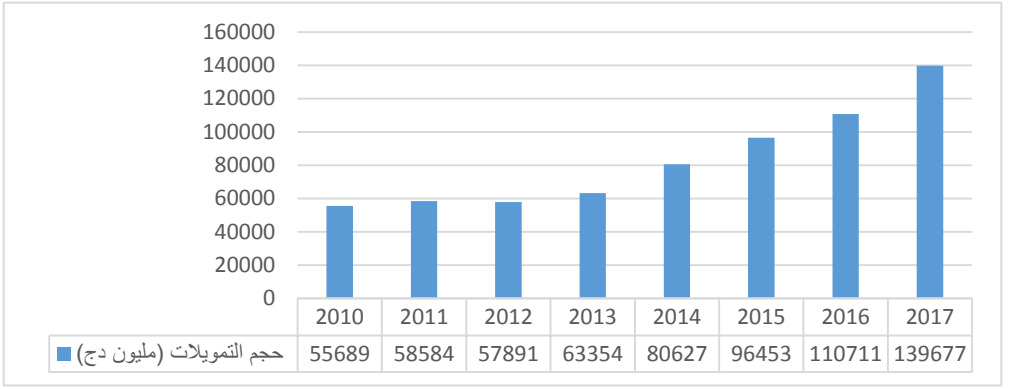

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري للفترة 2010-2017.

شهد إجمالي التمويل الممنوح للعملاء تطورا مستمرا خاصة بعد سنة 2016 كنتيجة لعودة التمويل الاستهلاكي لشراء السلع المصنعة في الجزائر، هذا التطور المستمر لاستخدامات الموارد المالية يبين لنا المساهمة الفعلية للبنك في تمويل الاقتصاد الوطني، كما يثبت ما سبق قوله عن الثقة التي اكتسبها البنك لدى طالبي الأموال والمستثمرين، والتي عليه تعزيزها من خلال منح التسهيلات الائتمانية.

4. دراسة تجربة بنك البركة الجزائري في ممارسة المسؤولية الاجتماعية:

1.4 أهداف بنك البركة الجزائري للاستدامة والمسؤولية الاجتماعية: بالإضافة إلى أخلاقيات البنك التجارية ومسئوليته الاقتصادية التي تظهرها مختلف المشاريع، المنتجات، الخدمات والعمليات البنكية، يقوم البنك على مدار السنة بنشاطات تهدف إلى التطوير الاجتماعي بمختلف أشكاله من اجل إبراز روح المواطنة، إن جوهر المسئولية الاجتماعية لبنك البركة الجزائري يتمثل في العديد من البرامج المختلفة والتي تحتوي على برامج إنسانية وفرص اقتصادية وبرامج استثمارات اجتماعية وعلى سبيل المثال (بنك البركة الجزائري، 2022):

- **القرض الحسن:** هذا المنتج موجه لتمويل النشاطات المحلية الصغيرة التي تقوم بها نساء مقيمات بالمنزل ومنضمات في شكل مجموعة متضامنة. تصل مدة التسديد الى 12 شهر، مبلغ التمويل الأقصى الممنوح للمقترضة يقدر ب 50.000 دج وان كان عدد نساء المجموعة يصل الى 15 امرأة فان مبلغ التمويل يقدر بـ 750.000 دج، ويتميز على أنه تمويل مجاني بدون هامش ربح، عمولات، غرامات التأخير ....، كما يساعد على الاندماج التدريجي في النظام المصرفي، ووسيلة فعالة لمحاربة الفقر، وفئة الزبائن المقصودة بهذا المنتج مشكلة أساسا من نساء أفراد أو منضمات في مجموعة، لهم نشاط اقتصادي في المنزل. ولهم خصائص مشتركة تتمثل في:

- نشاط اقتصادي لا يمارس في إطار مؤسسات مهيكلة؛
- النساء المعنيات يعيشون في أوضاع جد متواضعة؛
- الربح المحقق من نشاطهم أقل من الراتب الأدنى المضمون؛
- نشاط ممارس في المنزل؛
- لا يوجد أي موظف في النشاط؛
- غياب محاسبة رسمية؛
- لا يوجد أي فصل ما بين النشاط الاقتصادي والصعيد العائلي؛
- ليس لديهم حساب بنكي.

– **التمويل المصغر**: يتمثل التمويل المصغر في وضع تحت التصرف قروض صغيرة لفائدة المهنيين والمؤسسات الصغيرة الذين لا يستطيعون الحصول على الخدمات المصرفية لأسباب مختلفة وبالخصوص عدم وجود الضمانات العينية، وتوجه الاموال لعملاء القرض المصغر لتمويل الاستغلال أو تمويل اقتناء عتاد (عتاد متنقل، آلات ...)، ومبلغ التمويل يتراوح بين 50.000 دج (650 دولار) إلى 1.000.000 دج (13.000 دولار)، ويكون تقاسم الأرباح حسب النسب المتفق عليها عند ابرام عقد المشاركة المتناقصة، ومن خصائصه أنه:

- متوفر للمهنيين والمؤسسات المتناهية الصغر التي تنشط في المجال التجاري ولا تتوفر فيهم المعايير المشروطة في العمل المصرفي؛
- صيغة التمويل المطبقة مشاركة؛
- تخفيف كبير لشروط الاستفادة من تمويل، و السرعة في المعالجة والفصل في الملف؛
- اندماج تدريجي في النظام المصرفي، ووسيلة لمحاربة الفقر؛
- مدة التسديد:
  - ✓ مشاركة قصيرة المدى من 3 الى 12 شهر؛
  - ✓ مشاركة متوسطة المدى من 12 الى 36 شهر.

– **الوقف:** اقام بنك البركة الجزائري نوعين من الوقف:

- وقف بمبلغ 10.000.000 دينار جزائري لإنشاء معهد تكوين في التمويل الإسلامي (IRFFI)؛
- وقف بمبلغ 100.000.000 دينار جزائري لإنشاء مركز للأبحاث الطبية (SARL SMART DIAGNOSTIX PHARM).

- **الزكاة:** يعتبر الزكاة الركيزة الثالثة من ركائز الإسلام، هي التزام مادي وحق لله تعالى، الغاية منها هي التقسيم العادل للثروات، القضاء على الفقر وكذلك المساهمة في تطوير الاقتصاد، وفي إطار مهمته الاجتماعية، يحرص بنك البركة الجزائري على:

- تخصيص جزء من أرباحه السنوية للزكاة؛
- تسيير وإدارة صندوق الزكاة لفائدة وزارة الشؤون الدينية والأوقاف.

ومن اجل توزيع عادل ومنصف للمبلغ المخصص للزكاة قام بنك البركة الجزائري بأنشاء لجنة مشكلة من كوادر البنك، والتي من مهامها السهر على حسن إدارة وتوزيع أرباح البنك المخصصة للزكاة. تعمل الجنة سنويا على تحديد واختيار الفئة المعنية بالزكاة، من المحتاجين والمديونين، لتقوم بعد ذلك بتقسيم عادل للحصص. قدر المبلغ المخصص لهذا النشاط سنة 2017 بمئة ألف دولار امريكي.

كما قام بنك البركة الجزائري بالتطوع لمرافقة ومساعدة وزارة الشؤون الدينية والأوقاف في مهمة تقسيم الزكاة، حيث تعمل لجنة الزكاة بالوزارة بانتقاء وتعيين الأشخاص المعنيين بالزكاة وبعدها تقوم بإرسال لبنك البركة الجزائري قائمة المستفيدين مع الأمر بصرف الزكاة.

فور استلام القائمة يقوم البنك عبر فروعه 31 باستقبال الأشخاص المعنيين لتسليمهم المبالغ الممنوحة بحيث يقوم بعد ذلك بإجراءات تسيير عمليات تسديد القروض الحسنة الممنوحة.

2.4 مبادرات بنك البركة الجزائري في تحقيق المسؤولية الاجتماعية:

شارك بنك البركة الجزائر في برنامج البركة للاستدامة والمسؤولية الاجتماعية من خلال البرنامج الخيري، وبرنامج البركة للفرص الاقتصادية والاستثمارات الاجتماعية. وتضمنت المشاركة في البرنامج الخيري تمويل مختلف الأنشطة والمبادرات والتي تبلغ قيمتها الإجمالية 1,743ألف دولار أمريكي للتعليم، ولا سيما الأعمال الأكاديمية والأدبية، ومشاريع تنمية المجتمع من خلال تمويل المشاريع التي تدعم السكن الاجتماعي والرعاية الصحية بأسعار معقولة (مجموعة دلة البركة، 2018، صفحة 35):

الجدول رقم:01 أهم مساهمات بنك البركة الجزائري في برامج المسؤولية الاجتماعية

ألف دولار أمريكي

البرنامج الخيري	2016	2017	2018

التعليم	288.326	439	513
مشاريع تنمية المجتمع	61.341	-	903
الرعاية الصحية	-	102	891
السكن الاجتماعي	-	7	12
الترويج والتطوير للأعمال البحثية	-	-	18
الشباب والرياضة	-	5	3
الثقافة والفنون والآداب	12.588	-	-
الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة	-	-	137
المجتمعات ذات التحديات الاقتصادية	232.861	172	169
المجموع	**594.861**	**722**	**1.743**

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية للسنوات 2016-2017-2018.

وقد قام بنك البركة الجزائري بتقديم القرض الحسن لمختلف الأنشطة في سنة 2016 بقيمة 584 ألف دولار أمريكي لـ 132 شخص، وفي سنة 2017 بقيمة 193 ألف دولار أمريكي لـ 131 شخص، كما شاركت برنامج الفرص الاقتصادية والاستثمارات الاجتماعية في سنة 2017 بمجموع قدره 4921 ألف دولار في مشاريع تنمية المجتمع، صبت كلها في مشاريع الرعاية الصحية، في حين شاركت في سنة 2018 بما مقداره 1,749 ألف دولار صبت كلها أيضا في مشاريع الرعاية الصحية.

5. الخاتمة:

في ختام بحثنا هذا اتضح إن المسؤولية الاجتماعية تعد إحدى أهم مجالات أنشطة البنوك الإسلامية إذ أنها أن مبادئها تتماشى مع قيم العمل في الإسلام، و هو بالتالي يتماشى مع القيم و المبادئ التي يقوم عليها عمل البنوك الاسلامية، كما تم التوصل الى مجموعة من النتائج سنحاول عرضها.

1.5 نتائج الدراسة:

من خلال معالجتنا لإشكالية البحث انتهى بنا الأمر إلى الخروج بالنتائج الآتية:

- المسؤولية الاجتماعية عبارة عن المنهج الذي تتبعه أي مؤسسة في جميع أنشطتها وفعالياتها وتفاعلها، وتتبناه من أجل تحقيق أهداف احتياجات أصحاب المصلحة من مساهمين، وزبائن، وموظفين؛
- تهدف المسؤولية الاجتماعية بشكل أساسي إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام من خلال المحافظة على الموارد الطبيعية (كمثال الحد من استهلاك الطاقة، وإدارة النفايات...الخ)،

وتطوير الموارد البشرية (من خلال التدريب، وتطوير المهارات الشخصية والمهنية وتخطيط عمليات الإحلال والتعاقب) علاوة على تحسين مستوى المعيشة على مستوى المجتمع؛

- يستمد التزام بنك البركة الجزائري اتجاه المسئولية الاجتماعية من القيم الأساسية والمبادئ التي تقوم عليها الأعمال المصرفية الإسلامية، كما يسعى البنك للمساهمة في الاقتصاد الحقيقي؛
- يساهم بنك البركة الجزائري ببرامج واسعة للاستدامة والمسؤولية الاجتماعية من خلال البرنامج الخيري، وبرنامج الفرص الاقتصادية والاستثمارات الاجتماعية، وبرنامج القرض الحسن وذلك عن طريق:
  - منح فرص لعدة مؤسسات صغيرة في إطار القرض المصغر؛
  - منح وتسيير القروض الحسنة وقروض الزكاة؛
  - دعم والتبرع للعديد من المنظمات والأشخاص المعوزة؛
  - إطلاق عملية قفة رمضان ومطاعم الرحمة،
  - تكفل إطارات البنك بالعديد من المتربصين من مختلف المدارس والمعاهد لإعداد مذكرة التخرج وإدماجهم في عالم الشغل؛
  - رعاية مختلف التظاهرات الاقتصادية والتربوية والدينية.
- يعمل بنك البركة الجزائري على ارساء مختلف أبعاد المسؤولية الاجتماعية من خلال رعاية ودعم المشاريع التعليمية والاجتماعية، وتحسين الظروف المعيشية ونوعية حياة المحتاجين في المجتمعات المحلية؛
- يساهم بنك البركة الجزائري بتطور المجتمع وتقدمه الاجتماعي والاقتصادي، من خلال وساطة استثمارية نشطة تمثل تكملة لعمليات إنتاجية حقيقية ذات قيمة مضافة، ومن خلال تبادل السلع والخدمات.

2.5 التوصيات:

بعد دراسة موضوع دور بنك البركة الجزائري في ارساء مبادئ المسؤولية الاجتماعية، وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها، فيجب التخفيف من العقبات التي تواجه الصيرفة الإسلامية في الجزائر لتمكين هذه البنوك من أن تقوم بدورها في التنمية بشكل جيد وفي ما يلي تقديم لبعض التوصيات:

- إبراز أهمية المسؤولية الاجتماعية في التأثير على أهداف البنوك والمؤسسات المالية الاسلامية من خلال توضيح:
  - أهمية أخلاقيات ادارة البنك باعتبارها بعدا فعالا يؤثر ويتأثر بالقيود والمستجدات الاجتماعية؛

- حتمية التوفيق بين الانشغالات الاقتصادية والاجتماعية لتأمين البقاء والاستمرارية بالموازاة مع أبعاد التنمية المستدامة؛
- ضرورة تبني البنوك الإسلامية منظومة متنوعة وشاملة من البرامج الاجتماعية في إطار استراتيجية تؤسس وتعمق ثقافة المسؤولية الاجتماعية تتواكب وقضايا واحتياجات المجتمع وأفراده؛
- إفراد إدارات متخصصة للمسؤولية الاجتماعية داخل البنوك الإسلامية وتعمل على اصدار تقارير دورية عن ممارستها الاجتماعية؛
- تبادل الآراء حول أهمية تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية في تطوير المؤسسات الجزائرية وتحسين صورتها وتحقيق سياساتها ضمن أهداف التنمية المستدامة.

- دعم الجهات الرسمية للنظام المالي الاسلامي، حتى يعطي صدى ايجابيا على مستوى السوق المحلي والدولي، ويسهل كل العقبات التي تواجه الصناعة المصرفية الاسلامية في الجزائر، بدآ بوضع وسن قانون ينظم عمل البنوك الاسلامية، ويحدد علاقة بنك الجزائر بهذا النوع من البنوك سواء بإدخال تعديل جزئي على نظام رقابة البنك المركزي أو إنشاء إدارة متخصصة لديه بالمؤسسات المالية الإسلامية، للإشراف والرقابة والتوجيه؛
- ضرورة تعديل قانون النقد والقرض بشكل يسمح بإنشاء مؤسسات مالية إسلامية في الجزائر؛
- إن الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بحاجة إلى تعزيز بنيتها التحتية، فالمالية التشاركية لا تخص فقط المعاملات البنكية، وإنما يجب أن تمتد كذلك إلى التأمين التكافلي وصناديق الاستثمار، وإصدار الصكوك وحتى تسيير الأوقاف ومؤسسة الزكاة، بما يستجيب للمنهج المتكامل الذي تقترحه الشريعة الإسلامية.

الهوامش والاحالات:

1) Raleigh Paul (2014), "**International Business Report Corporate social responsibility: beyond financials**", Grant Thornton Report, 2014, download from (https://www.grantthornton.global/en/insights/articles/Corporate-social-responsibility/), date of consultation: 12/03/2022.

2) أبو غدة عبد الستار(2009)، "**البيئة والحفاظ عليها من منظور إسلامي**"، بحث بالدورة التاسعة عشرة لمجمع الفقه الإسلامي الدولي بالشارقة، إمارة الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة، ايام 26-30 أفريل 2009.

3) بنك البركة الجزائري (2022)، "**المسؤولية الاجتماعية**"، الموقع الرسمي لبنك البركة الجزائري، وثيقة الكترونية متوفرة على الرابط (https://www.albaraka-bank.com/rse)، تاريخ التصفح : 2022/03/15.

4) بونقاب مختار، زواويد لزباري (2019)، "**تطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية، دراسة حالة مجموعة البركة المصرفية**"، المجلة الدولية للدراسات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية، الهيئة الدولية للباحثين المستقلين، العدد الأول، مارس 2019.

5) التقرير السنوي لبنك البركة الجزائري لسنة: 2006.

6) التقرير السنوي لبنك البركة الجزائري لسنة: 2015.

7) التقرير السنوي لبنك البركة الجزائري لسنة: 2017.

8) التقرير السنوي لمجموعة البركة المصرفية لسنة: 2009.

9) التقرير السنوي لمجموعة البركة المصرفية لسنة: 2018.

10) سكاك مراد، قريشي كنزة (2019)، "**المسؤولية الاجتماعية في الاقتصاد الاسلامي وتطبيقاتها في المصارف الاسلامية – تجربة مجموعة اليركة المصرفية الاسلامية 2015-2020**"، مجلة المعيار، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة، المجلد 23، عدد 46.

11) العمري أصيلة، مهاوات لعبيدي (2017)، "**تبني المسؤولية الاجتماعية كأحد متطلبات الصيرفة الاسلامية، تجربة مجموعة البركة المصرفية**"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 10، الجزء 03.

12) مجموعة دلة البركة (2018)، "**تقرير الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية 2018**"، منشورات مجموعة البركة المصرفية، البحرين.

13) مقدم وهيبة (2011)، "**المسؤولية الاجتماعية للشركات من منظور الاقتصاد الاسلامي**"، الملتقى الدولي حول الاقتصاد الاسلامي الواقع ورهانات المستقبل، جامعة غرداية، 23-24 فيفري 2011.

14) هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية (2015)، "**معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والاخلاقيات**"، معايير الايوفي (aaoifi) المحاسبية، مملكة البحرين.